مؤتمر إقليمي حول

تعزيز التثقيف المالي في الدول العربية: الاستراتيجيات، التنفيذ والتأثير

الكلمة الافتتاحية للسيد عبد اللطيف الجواهري

والي بنك المغرب ورئيس مجلس إدارة الجمعية المغربية للثقافة المالية

20 أكتوبر 2016

"**المعرفة هي الثروة الوحيدة التي يمكننا إنفاقها كاملة دون أن ينقص منها شيء**" –

أمادو هامباتي با

"**مصير البلد رهين بتثقيف الشعب**" – بنيامين دزرائيلي

السيدة والسادة الوزراء،

السيد عامل صاحب الجلالة على عمالة الصخيرات تمارة،

السادة المحافظون،

السيد المدير العام لصندوق النقد العربي،

السيد المدير التنفيذي للتحالف من أجل الشمول المالي،

السادة ممثلو المنظمات الدولية والإقليمية،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري أن نستقبل اليوم في المغرب بمناسبة انعقاد هذا المؤتمر الإقليمي الرفيع المستوى حول التثقيف المالي، الذي ننظمه بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية.

أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى شركائنا، وهم صندوق النقد العربي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق "سند"، على استجابتهم للقرار الذي اتخذناه خلال مجلس محافظي المصارف المركزية المنعقد في القاهرة في شتنبر 2015 والقاضي بعقد هذا المؤتمر في المغرب. وأتقدم لهم بجزيل الشكر على مساهمتهم في تنظيم وتمويل هذا الحدث.

وأود أن أشكر كذلك السادة الوزراء الذين أبوا إلا أن يحضروا معنا هذا المؤتمر، رغم انشغالاتهم، وذلك تعبيرا منهم عن دعمهم لتعزيز التثقيف المالي في بلداننا.

وإن مشاركة التحالف من أجل الشمول المالي (AFI)، ممثلا في مديره التنفيذي، الذي حرص على الحضور معنا اليوم، تدل على مدى الاهتمام الذي توليه هذه المؤسسة لكل ما يتعلق بالشمول المالي في جميع مكوناته.

وتجدر الإشارة إلى أن أعضاء AFI قد قرروا في سنة 2011، خلال منتدى السياسات العالمي الذي عقد في المكسيك (Global Policy Forum)، تبني "إعلان مايا" القاضي بتنفيذ التزامات قابلة للقياس من أجل تطوير الشمول المالي في بلدانهم ومراقبة تنفيذها سنويا. ويشكل هذا الإعلان دليلا على وعي واعتراف السلطات التنظيمية المالية والبنوك المركزية بدور الشمول المالي في تحسين استقرار وسلامة القطاع المالي.

وقد انضم بنك المغرب لهذا التحالف في عام 2010، أي سنة بعد إنشائه. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو زملائي من البنوك المركزية العربية التي لم تنضم بعد لهذا التحالف إلى الالتحاق بنا في أقرب الأجال.

حضرات السيدات والسادة،

في ظل أوضاع مالية عالمية تزداد تعقيدا يوما بعد يوم، أصبح التثقيف المالي عاملا رئيسيا من عوامل النجاعة الاقتصادية والإنصاف الاجتماعي. وفي هذا الصدد، ما فتئت المنظمات الدولية تؤكد منذ ما يناهز عقدا من الزمن على أهمية وضرورة تبني السلطات العمومية لاستراتيجيات وطنية للشمول والتثقيف المالي.

كما أقر أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذا برنامج العمل لهذه المنظمة بأهمية التثقيف المالي.

ويَعتبِر البنك الدولي أيضا الشمول المالي عاملا أساسيا لتقليص الفقر، وهو ما حذا به لتحديد هدف تعميم الولوج للخدمات المالية في أفق سنة 2020. وفي هذا الإطار، تم إعطاء الأولوية لخمسةٍ وعشرين بلدا، من بينها مصر والمغرب.

ومن جهتها، جعلت مجموعة العشرين الشمول والتثقيف المالي من جملة المواضيع التي تستأثر باهتمامها، إذ شكلت سنة 2009 مجموعة خبراء عملوا على إعداد المبادئ التسعة الرئيسية المشجعة لشمول مالي مُبتكَر. وفي سنة 2010، أعطت مجموعة العشرين انطلاقة الشراكة العالمية للشمول المالي بين البلدان الأعضاء والبلدان خارج المجموعة، مرتكزة في ذلك على منظمة AFI والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) ومؤسسة التمويل الدولية (SFI).

وبدوره، قام صندوق النقد العربي، عقب القرار الذي اتخذه مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال الاجتماع المنعقد في أكتوبر 2012 بالكويت، بإحداث مجموعة عمل حول الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي من بين أهدافها اقتراح إجراءات كفيلة بالإسهام في تطوير السياسات المتعلقة بالشمول المالي في البلدان العربية، ومساعدة هذه البلدان على تنفيذ المعايير الدولية وتسهيل تبادل التجارب والخبرات فيما بينها.

حضرات السيدات والسادة،

في منطقتنا، أخذت السلطات العمومية، ولا سيما البنوك المركزية، على عاتقها موضوع الشمول المالي وخاصة الشق المتعلق بالتثقيف المالي، وإن كان ذلك في غالب الأحيان دون تفويض واضح لها في هذا الشأن، وعيا منها بالدور الذي يمكن أن يلعبه في إنجاز مهامها الأساسية.

وفي هذا الصدد، قامت عدة بنوك مركزية بإعداد خطط عمل من أجل إدراج التثقيف المالي ضمن المحاور الرئيسية لاستراتيجيات الشمول المالي، بالتشاور مع جميع الفاعلين في القطاعين العام والخاص، وفي إطار مقاربة تشاركية يتوخى من خلالها تحديد الأنشطة الخاصة بكل فئة من الساكنة.

وتتمثل إحدى المبادرات الأولى للمنطقة في إرساء أسبوع المالية الذي أصبح، منذ سنة 2013، حدثا سنويا تنظمه العديد من البلدان في العالم العربي، مثل مصر ولبنان والسعودية والإمارات العربية المتحدة وتونس وفلسطين واليمن والصومال والمغرب، وذلك من أجل نشر التثقيف المالي لدى الأطفال والشباب.

وفي سنة 2015، استفاد من هذه المبادرة ما يقرب 1,7 مليون طفل وشاب في المنطقة من مجموع 5,6 مليون مستفيد ينتمون إلى 124 بلدا مشاركا.

وفي نفس السياق، قرر مجلس محافظي البنوك المركزية العربية جعل يوم 27 أبريل من كل سنة يوما عربيا للشمول المالي، وهو التاريخ الذي يصادف ذكرى توقيع اتفاقية تأسيس صندوق النقد العربي سنة 1976 بالرباط.

حضرات السيدات والسادة،

لقد شهد المغرب في البداية مبادرات عديدة تهدف إلى تعزيز التثقيف المالي. غير أن التحديات التي يفرضها هذا المجال، سواء على المدى القصير أو البعيد، دفعتنا إلى توحيد الجهود وتنسيقها، بدءا بالقطاعات الوزارية المعنية مع إشراك كافة الفاعلين في القطاعين المالي والبنكي.

ونتيجة لذلك، تم في سنة 2013 إنشاء الجمعية المغربية للثقافة المالية، التي أَوْكلنا إليها مهمة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للثقافة المالية.

وسعيا منها إلى تحقيق أهدافها، ركزت الجمعية في إطار مخططها الثلاثي الأول 2014-2016 على المحاور الاستراتيجية الخمسة التالية:

1. العمل على تكوين الشباب في المجال المالي؛
2. إدراج التثقيف المالي كمكوّن ضمن برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
3. تنظيم حملات لتوعية عموم المواطنين؛
4. تعزيز برامج التوعية والتثقيف المالي لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة؛
5. تشجيع التعاون على الصعيدين الوطني والدولي.

ولتنفيذ هذه الاستراتيجية، اعتمدت الجمعية منهجية ترتكز على إعداد برامج وحقائب تربوية خاصة بكل فئة من الفئات المستهدفة، بناء على تجارب نموذجية يتم تعميمها على كافة مناطق المملكة.

وهكذا، بالنسبة لفئة الأطفال والشباب، عملت الجمعية بشراكة مع وزارة التربية الوطنية على إدراج التثقيف المالي ضمن المناهج التربوية. ولهذا الغرض، تم إعداد مقررات للتلميذ والمعلم تستند على الآليات التربوية التي نصت عليها منظمة "أفلاطون" الدولية للتربية المالية. وقد تم تنفيذ هذا المشروع في مدينة الرباط ونواحيها، كنموذج أول في هذا المجال.

وفي ما يخص فئة المقاولات، خاصة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، فقد نظمت الجمعية، بتعاون مع وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، قافلة التربية المالية التي تهدف إلى توعية وتثقيف وتكوين الصناع والمقاولين في القطاع. وقد بلغ عدد المستفيدين منها أكثر من 4000 صانع عبر مختلف جهات المملكة.

كما أدرجت هذه الوزارة التثقيف المالي كوحدة تعليمية إلزامية ضمن برنامج التكوين المهني الأولي الموجه للحرفيين المتدربين. ولأجل ذلك، تم إعداد حقيبة تربوية خاصة وتنظيم برنامج لفائدة ما يزيد عن 80 مكون من الوزارة، سيعملون بدورهم على تكوين الحرفيين المستهدفين.

وعلى مستوى السلك الجامعي، تم اختيار جامعة عبد المالك السعدي بتطوان كموقع تجريبي للبرامج الموجهة للجامعيين الشباب.

وفي مجال التعاون، عملت الجمعية على عقد شراكات مع العديد من المؤسسات العمومية والخاصة، على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي هذا الصدد، سنقوم عما قريب، بشراكة مع البنك الدولي، بإطلاق استقصاء جديد، بعد الذي أُنجِز سنة 2013 حول القدرة المالية للأسر، وهو ما سيمنحنا رؤية أوضح بشأن الإنجازات والتحديات الواجب رفعها، تتماشى مع التطلعات والحاجيات.

حضرات السيدات والسادة،

إن اجتماعنا هذا، الذي ينعقد على مدى يومين على شكل جلسات عامة وورشات عمل، يعتبر فرصة لتبادل أفضل الممارسات في مجال التثقيف المالي وتمكين الساكنة وتطوير قدراتها المالية.

وإنني على يقين أن هذا المؤتمر سيخلص إلى مقترحات وتوصيات ملموسة ستساهم لا محالة في إرساء إطار إقليمي للتعاون في هذا المجال.

أشكركم على التتبع، وأتمنى لكم مقاما طيبا في بلدكم المغرب.